تقرير

غصون ريان

"إصلاحات" فريدمان القضائيّة: دولة القانون أم دولة اللاقانون؟

منذ أن عيّن دانييل فريدمان وزيراً للقضاء في شباط من العام ٢٠٠٧ الماضي من قِبل رئيس الحكومة إيهود أولمرت، تشوّشت الحدود أكثر فأكثر ما بين الحلبتين القضائيّة والسياسيّة، وأشتعلت حرب ضروس بين معسكرين أو تيّارين يتناحران في سبيل إملاء مفاهيم ومعتقدات كل منهما على الطرف الآخر، وذلك سعياً لرسم معالم نظام السّلطة في إسرائيل. روّاد هذين التيارين هما أهرون باراك، رئيس محكمة العدل العليا سابقاً والذي شغل هذا المنصب منذ العام ١٩٩٥ وحتى ٢٠٠٦، وخليفته في هذا المنصب دوريت بينيش الرّئيسة الحالية للمحكمة العليا منذ العام ٢٠٠٦. هذا التيار والذي أسّسه باراك وتبعته بينيش يتبنى بالأساس مذهب الفعالية القضائيّة، وهذا يعني من ضمن ما يعنيه ألا تكتفي المحكمة بدور "كلب الحراسة" على قوانين الكنيست وإنّما أن توسّع صلاحياتها لتشمل التدقيق في مدى شرعيّة القوانين وملاءمتها للقيم الديمقراطية، أي تبني النقد القضائي والذي يتيح للمحكمة إلغاء قانون سنّته السّلطة التشريعيّة من منطلق أنّ هذا القانون يتنافى أو يتعارض مع قوانين الأساس والمعرّفة على أنّها قوانين دستوريّة. كما أنّ مذهب الفعاليّة القضائيّة يمكّن المحكمة من توسيع دائرة المجالات والتي بمقدورها البت والحكم فيها لتشمل قضايا سياسيّة وأمنيّة ومبدئيّة. ويطلق على الفعاليّة القضائيّة أيضاً الاسم تشريع قضائي، ويأتي هذا التشريع نتيجة جهد وعمل القضاة وليس أعضاء البرلمان.

التيار الآخر يقوده وزيرالقضاء الحالي فريدمان وهو يعارض بشدّة مذهب الفعاليّة القضائيّة الذي تبناه وعمل به باراك طوال

مبنى المحكمة العليا الاسرائيلية

فترة توليه رئاسة المحكمة العليا، وجعله أحد ركائز وأركان عمل المحكمة. فريدمان له وجهة نظر مغايرة بل مناقضة وعكسيّة في هذا الشأن . فهو يرى بالفعاليّة القضائيّة كأحد المصادر التي من شأنها أن تركّز القوّة والصلاحيّات بيد السلطة القضائيّة على حساب السلطتين التشريعية والتنفيذية، لأنّها تمنح المحكمة القدرة على التدخّل اللامحدود والقيام بأعمال تخص السلطتين الأخريين، حسب ما يرى فريدمان ومؤيدوه، الأمر الذي يتنافى مع الأسس الديمقراطية والتي تنص على ضرورة الفصل بين السلطات الثلاث (التشريعيّة–الكنيست، التنفيذيّة–الحكومة والقضائيّة) وتوزيع وموازنة القوة والصلاحيات فيما بينها دون تركيزها بأيدي أي منها على حساب الأخريين. وبهذا يحاول فريدمان سحب البساط من تحت أقدام قضاة العليا ووضع القيود على الحريّة واسعة النطاق التي يتمتّعون بها، وذلك من خلال كم هائل من "الإصلاحات" القضائيّة التي جاء بها ويحاول لاهثاً تمريرها في الكنيست لتثبيتها والمصادقة عليها. هذه المقترحات من شأنها أن تقوّض أركان دولة القانون التي حاول باراك إرساءها وتثبيتها. والإشكالية هنا أنّ فريدمان لا يكتفي بسحب البساط من تحت أقدام القضاة بل يعيد فرشه لكن هذه المرّة تحت أقدام رجال السياسة.

إنقسم رجال السياسة والقانون في إسرائيل بين هذين المعسكرين، وتحول الانقسام إلى صراع ليس له فقط طابع أيديولوجي فكري، بل أيضاً أقتيد إلى الدرجات الدنيا ليحمل كذلك الطابع الشخصي والفردي ممّا ساهم في تشويه صورة كبار رجال القضاء والقانون وحطّ من قدرهم وقدر المؤسسات التي ينتمون إليها. وهذا أيضاً له تأثيره السلبي في ضعضعة ثقة الرأي العام بالمحكمة العليا وبمدى مهنيّة كبار المسؤولين القضائيين، هذه الثقة التي اتّخذت مسلكاً شديد الانحدار كما يتّضح في إستطلاعات الرأي العام بعد أن ركّزت الصحافة في تغطيتها لهذا الصراع على الجوانب الشخصية أكثر منها الأيديولوجية.

تظهر إستطلاعات الرأي العام الإسرائيلية المختلفة أن ثقة الجمهور الإسرائيلي بالجهاز القضائي في السبع سنوات الأخيرة في هبوط لم يسبق له مثيل. ففي البحث الذي أجري في المركز لبحث الجريمة، القضاء والمجتمع، والتابع لجامعة حيفا، على يد بروفسور أرييه رتنر، والذي إمتد من العام ٢٠٠٠ إلى العام ٢٠٠٧، أشارت نتائج البحث بشكل واضح إلى تآكل

فريدمان الذي يرى أنّ دولة القانون وفق رؤية باراك هي بديل لحكم الأغلبية وبالتالي للديمقراطيّة شنّ هجوما كاسحا على أداء وعمل جهاز القضاء الإسرائيلي والمسلك الذي اتّخذه منذ عهد باراك والذي تابعت به بينيش. بداية هذا الهجوم لم يتزامن مع تعيينه لمنصب وزير القضاء، إنّما قبل ذلك بكثير وبالتحديد عشيّة تعيين بينيش كقاضية في المحكمة العليا حيث كان فريدمان ضد هذا التعيين، إذ سعى لتعيين رفيقته المقرّبة نيلي كوهين لهذا المنصب.

متواصل في ثقة الجمهور بالمحاكم وبمستوى تقييمهم لأداء الجهاز القضائي. حسب البحث، في العام ٢٠٠٠ اعتقد ٥٦٪ ممن شملهم البحث من الوسط اليهودي أن لديهم ثقة كبيرة في المحاكم الإسرائيلية، مقابل ذلك، في العام ٢٠٠٧ هبطت النسبة إلى ٣٣٪ فقط. معطيات شبيهة للتآكل تظهر أيضاً عند فحص مدى ثقة الجمهور في المحكمة العليا، ففي حين أن المحكمة العليا تمتعت العام ٢٠٠٠ بثقة أكثر من ٧٤٪ من جمهور عينة البحث، انخفضت النسبة إلى ٥١٪ العام ٢٠٠٧.

على مدار السبع سنوات تم أيضاً فحص معتقدات الجمهور بخصوص العدالة والمساواة في المحاكم الإسرائيلية. ودل البحث على تآكل أيضاً في هذا البند، ففي حين أنه في العام ٢٠٠٠، اعتقد ٧١٪ من مجمل من شملهم البحث أن المحاكم تعمل على أساس المساواة بين كل مواطني الدولة، في العام٢٠٠٧ فقط ٤٦٪ اعتقدوا ذلك. وقال رتنر أن الجمهور لم يأخذ بعين الاعتبار الصراع الذي اقتاده القضاة للحصول على رواتب تقاعد هي الأعلى في سلم الرواتب، كما أن البحث لم يتطرق إلى مواقف الجمهور من جهات قانونية أخرى كجهاز الشرطة، وفيما لو تم أخذ ذلك بعين الاعتبار ليس هناك من شك أن الصورة ستكون أكثر كآبة، وتعكس أزمة عميقة فيما يخص ثقة الجمهور بسلطة القانون ومدى الشرعية التي يمنحها للمحاكم. نتائج شبيهة والتي تدل على تدني هذه الثقة تظهر أيضاً في بحث أجراه المعهد الإسرائيلي للديمقراطية على يد بروفسور اشر أريان والذي أشار إلى هبوط من ٧٩٪ العام ٢٠٠٣ في ثقة الجمهور بالمحكمة العليا إلى ٦١٪ العام ٢٠٠٧. استطلاع آخر أجري من قبل منظمة (شفافية دولية) والتي تقوم بقياس مدى الفساد في العالم، وتركز التقرير العام ٢٠٠٧ في فساد الأجهزة القضائية في دول العالم. الاستطلاع في إسرائيل أشار إلى أن ٣٧٪ ممن شملهم الإستطلاع يعتقدون أن الجهاز القضائي في إسرائيل فاسد. ويعتقد ٧٧٪ أن الجهاز القضائي بطيء، وفقط ٤٩٪ يؤمنون بعدالة الجهاز القضائي. واعتقد ٢٤٪ أنه يجب رشوة شخص ما في الجهاز القضائي للحصول على حكم منصف،٤٣٪ من مجمل ال ٢٤٪ قالوا أنه يجب رشوة القاضي و٣٦٪ قالوا أنه يجب إعطاء المحامي مبلغاً أكبر. رئيس منظمة " شفافية دولية " ، يوسف جروس، قال أن إسرائيل أدرجت في المكان ال ٣٤ في سلم الفساد العالمي من بين ١٦٣ دولة شملهم الاستطلاع.

فريدمان الذي يرى أنّ دولة القانون وفق رؤية باراك هي بديل لحكم الأغلبية وبالتالي للديمقراطيّة شنّ هجوما كاسحا على أداء وعمل جهاز القضاء الإسرائيلي والمسلك الذي اتّخذه منذ عهد باراك والذي تابعت به بينيش. بداية هذا الهجوم لم يتزامن مع تعيينه لمنصب وزير القضاء، إنّما قبل ذلك بكثير وبالتحديد عشيّة تعيين بينيش كقاضية في المحكمة العليا حيث كان فريدمان ضد هذا التعيين، إذ سعى لتعيين رفيقته المقرّبة نيلي كوهين لهذا المنصب، إلا أنّ بينيش نجحت في إحباط هذا المسعى، فضلاً عن فشل تسيبي لفني والتي شغلت منصب وزيرة القضاء، في محاولتها لتعيين روت غافيزون للعليا، ومنذ ذلك الحين لم ينفك فريدمان من توجيه النّقد اللاذع في كل ما يتعلق بمكانة جهاز القضاء الإسرائيلي وعمله بما في ذلك طريقة تعيين القضاة، معتبراً أنّ عدم تعيين كوهين وغافيزون المحسوبتين على

حجم صلاحيات المحكمة العليا أثارت قلق فريدمان منذ سنين عدّة، وهو يعتقد بوجوب سن قانون يبطل صلاحية المحكمة بإلغاء قوانين شرّعتها الكنيست، وذلك إما عن طريق تقييد صلاحية المحكمة العليا بإلغاء قوانين فقط في مواضيع معينة ومحددة أو إلغاء هذه الصلاحية مطلقاً، وبدلاً عن ذلك تحوّل العليا الموضوع الذي يتم معالجته إلى الكنيست لبحثه والتدقيق فيه من جديد. ومن وجهة نظره على المحكمة العليا ان تقلّص في تدخلها في مختلف القرارات السلطوية كموضوع فك الارتباط وتوحيد العائلات والجدار الفاصل والاغتيالات السياسيّة وغيرها

معسكره يعود إلى رؤاهما ومواقفهما القضائية التي لا تتوافق مع شريعة باراك.

كما أنّه لم يبخل في توجيه الانتقادات لبينيش وحاول جاهداً إحباط تعيينها كرئيسة للمحكمة العليا عن طريق إلغاء الطريقة المتّبعة في ذلك والتي بموجبها يتم تعيين القاضي الأكبر سناً رئيساً للعليا، إلا أنّ بينيش عارضت ذلك وأصرّت على الاستمرار بهذه الطريقة وبناء عليه تمّ تعيينها كرئيسة للعليا، ما صنّفه فريدمان كملاءمة لقواعد اللعبة وفق المصالح الشخصية، وقد اعتبر أنّ هناك قضاة أكثر جدارة بهذا المنصب من بينيش. فريدمان لم يفوّت أي منبر يستطيع من خلاله ان يهاجم الواقع القضائي في إسرائيل منادياً بضرورة إحداث تغيير جذري في هذا المضمار. وهذا التغيير بالطبع يتلاءم ويتوافق مع وجهة نظره ومعتقداته والتي أبرزها وأبرزته منذ أن كان على مقاعد الدراسة الجامعيّة. وما إن تمّ تعيينه وزيراً للقضاء حتى باشر جاهداً لإحلال شريعته ورؤيته عن طريق طرح مقترحات قوانين الواحدة تلو الأخرى للمصادقة عليها في الكنيست.

حجم صلاحيات المحكمة العليا أثارت قلق فريدمان منذ سنين عدّة، وهو يعتقد بوجوب سن قانون يبطل صلاحية المحكمة بإلغاء قوانين شرّعتها الكنيست، وذلك إما عن طريق تقييد صلاحية المحكمة العليا بإلغاء قوانين فقط في مواضيع معينة ومحددة أو إلغاء هذه الصلاحية مطلقاً، وبدلاً عن ذلك تحوّل العليا الموضوع الذي يتم معالجته إلى الكنيست لبحثه والتدقيق فيه من جديد. ومن وجهة نظره على المحكمة العليا ان تقلّص في تدخلها في مختلف القرارات السلطوية كموضوع فك الارتباط وتوحيد العائلات والجدار الفاصل والاغتيالات السياسيّة وغيرها. فالعليا كانت قد حدّدت شروطاً لإجازة تنفيذ اغتيالات سياسيّة، كما أنّها تدّخلت أحياناً في رسم حدود الجدار الفاصل وغير ذلك من القرارات التي لها طابع سلطوي. وهو يرى كذلك وجوب تغيير طريقة تعيين القضاة وتركيبة اللجنة المسؤولة عن ذلك. فحسب اعتقاده، القضاة يتمتعون اليوم بسيطرة مطلقة تقريباً على إجراءات التعيينات لأنّ لديهم ثلاثة ممثلين وهم قضاة في المحكمة العليا وبضمنهم رئيسة المحكمة العليا، من أصل تسعة تتألّف منهم اللجنة لانتخاب القضاة. وهو يقترح أن يتم تقليص عددهم إلى إثنين وأن يكونوا قضاة من المحاكم اللوائية وليس

القاضي اهرون باراك

المحكمة العليا. وقال فريدمان في صحيفة يديعوت أحرونوت في نيسان ٢٠٠٦: "يتّضح أنّ القضاة أيضاً غير محصّنين من إمكانية الاستعمال السيء للقوّة، والتطورات في إجراءات التعيينات ستثبت ذلك"، وذكر أيضاً "قصة تدهور المحكمة العليا هي قصة حزينة، القوة الأخلاقية والفكرية التي ميّزتها في الماضي تلاشت". اللجنة الحالية تتضمن تسعة أعضاء: ممثلين إثنين عن الحكومة ومن بينهما وزير القضاء الذي يشغل أيضاً منصب رئيس اللجنة، وممثلين آخرين عن الكنيست يكون أحدهما من المعارضة وإثنين عن ديوان المحامين وثلاثة قضاة من العليا من ضمنهم رئيسة المحكمة. ويقترح فريدمان زيادة عدد الأعضاء إلى أحد عشر مع تعديل هذه التركيبة بحيث يقلّص عدد القضاة إلى إثنين ويكونان من المحكمة اللوائية وليس العليا وتختار الحكومة أيضاً عضوين آخرين أحدهما شخصية عامّة والآخر قاض سابق والعضو الأخير يكون من العالم الأكاديمي . وبهذا تتركّز القوّة بيدي الحكومة أي يكون التعيين سياسياً وليس مهنياً، وهكذا فإنّه يبدو انّ فريدمان لا ينوي توزيع القوة بين السلطات الثلاث كما يدّعي وإنّما تركيزها بين أيدي السياسيين.

كما انّ فريدمان يقترح تغيير عمليّة تعيين رؤساء ونواب رؤساء المحاكم المختلفة والتي تعتبر إحدى الصلاحيات الموكلة إلى وزير القضاء الذي يقوم بتعيينهم شريطة موافقة رئيسة المحكمة العليا، إلا أنّ فريدمان يتنازل عن هذه الصلاحية ويقترح إقامة لجنة من خمسة قضاة والذين يتولون هذه المهمة. ويقترح كذلك إلغاء التعيينات المؤقتة في المحكمة العليا كما هو متبع اليوم والذي من شأنه أن يمس باستقلالية القضاة الطامحين للحصول على تعيين ثابت، ويبدو أنّه فات فريدمان أن التعيين السياسي للقضاة هو أكثر ما يمس باستقلاليتهم. وزير القضاء يرى في هذه المقترحات نواة لدمقرطة الجهاز القضائي فهي توزّع القوة والصلاحيات بين السلطات الثلاث وتضع حداً لتسلط المحكمة العليا وتفوقها من حيث مدى إتّساع رقعة صلاحياتها. إذ أنّه في الواقع الحالي تتدخل العليا بشؤون السياسة الحكومية وعلى الأخص المجالين الأمني والديمغرافي، كما انّ لقضاة العليا هناك تأثير كبير على انتخاب القضاة المستقبليين.

القاضية بينيش

ليس بالغريب أن يصطف اليمين الإسرائيلي في معسكر فريدمان لأنّ ذلك يجنّب الدولة تحمّل بعض القرارات التي تتخذها العليا لصالح الأقليات والفئات المستضعفة. وكمثال على ذلك، بعض القرارات التي اتّخذتها العليا بخصوص حدود الجدار الفاصل، فقد أصدر القضاة الأوامر في ٢٠٠٤/٦/٣٠ حين كان باراك يرأس المحكمة العليا بأن يتم تقريب الجدار لمفسيرت تسيون الإسرائيلية في أعقاب الدعوى القضائية التي قدّمها مجلس بيت سوريك في الضفة الغربية ضد حكومة إسرائيل، ما يراه اليمين الإسرائيلي كمبعث خطر على حياة سكان مفسيرت تسيون. وحكم آخر أيضاً كان لصالح مجلس بلعين في تاريخ ٢٠٠٧/٩/٤ وتقرّر برئاسة بينيش تقريب الجدار إلى موديعين عيليت. بسبب قرارات كهذه الصادرة عن العليا يرى الكثير من الإسرائيليين أنّ العليا تتدخل بسياسة الحكومة، إلا أنّه من الجانب الآخر يمكن نقض هذا الإدّعاء على اعتبار أنّ العليا لم تعتبر إقامة الجدار بحد ذاته كعمليّة غير شرعيّة كما أقرّت ذلك المحكمة الدولية والعديد من المحافل الدولية.

التغيير الذي نجح فريدمان في تشريعه لغاية اليوم هو تحديد فترة ولاية رؤساء المحاكم المختلفة بما في ذلك العليا، بحيث

خلال فترة ولاية باراك كرئيس للعليا، عمل على توسيع نطاق قائمة المواضيع التي بحثت فيها المحكمة العليا. وألغى معيار "حق الوقوف" والذي نصّ على ضرورة أن يكون مقدّم الدعوى القضائيّة متضرراً مباشراً في القضية. وهكذا فتح المجال أمام العديد من المؤسسات والمنظمات التي تعنى بحقوق الإنسان لتقديم دعاوى قضائيّة نيابةً عن أفراد معينين أو مجموعات معيّنة. وهذا ما ينتقده فريدمان ويحاول إلغاءه وإعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل فترة باراك، بحجّة أنّ هذا يؤدي إلى توجّه العديد من المؤسسات إلى المحكمة العليا مما يزيد من عدد الملفات بشكل غير معقول

لا تتعدّى السبع سنين وبهذا يمنع وضعاً يستمر فيه الرّئيس بإشغال هذا المنصب كما هو متبع اليوم في المحكمة العليا حتى جيل التقاعد وأحياناً يكون ذلك لأكثر من عقد من الزمان كما حدث مع باراك ومئير شمغار رئيسي العليا السابقين. على الرّغم من أن اقتراحات فريدمان ما زالت قيد الطرح إلا أنّه لا يكل ولا يمل من طرح اقتراحات قوانين بكم هائل وبمضامين من شأنها أن تحدث انقلاباً ليس فقط في المجال القضائي وإنّما أيضاً السّياسي والمدني. ويدافع فريدمان عن سياسة تقليص صلاحيات العليا بقوله: "نحن نشهد في السنوات الأخيرة على توسيع دائم في صلاحيات العليا، وما يميز هذا التوسيع ان المحكمة هي من تضع حدوده، وليس من مكان لوضع هذه الحدود، وتحديد الخط الذي لا يمكن تجاوزه". باراك لم يستطع ضبط النفس والوقوف مكتوف الأيدي وهو يرى أنّ المصنع الذي شيّده سنين طويلة على وشك الإنهيار، لذا لم يفوّت على نفسه أي منبر يستطيع من خلاله التحذير من العواقب الوخيمة والخطيرة إذا ما أقرت وشرّعت اقتراحات فريدمان في الكنيست، لقد كسر حاجز الصمت وانضمّ إلى بينيش ومؤيديها في صراعهم مع فريدمان.

خلال فترة ولاية باراك كرئيس للعليا، عمل على توسيع نطاق قائمة المواضيع التي بحثت فيها المحكمة العليا. وألغى معيار "حق الوقوف" والذي نصّ على ضرورة أن يكون مقدّم الدعوى القضائيّة متضرراً مباشراً في القضية. وهكذا فتح المجال أمام العديد من المؤسسات والمنظمات التي تعنى بحقوق الإنسان لتقديم دعاوى قضائيّة نيابةً عن أفراد معينين أو مجموعات معيّنة. وهذا ما ينتقده فريدمان ويحاول إلغاءه وإعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل فترة باراك، بحجّة أنّ هذا يؤدي إلى توجّه العديد من المؤسسات إلى المحكمة العليا مما يزيد من عدد الملفات بشكل غير معقول والتي على المحكمة النظر فيها ما يؤدي بالتالي إلى المماطلة.

في سنة ١٩٩٢، شرّعت الكنيست إثنين من القوانين المتعلقين بحقوق الإنسان كقوانين أساس وهما حرية التعبير عن الرأي وحرية العمل، باراك اعتبر هذه الخطوة كانقلاب دستوري، هذا المصطلح كان باراك أول من استعمله لوصف تثبيت هذين الحقين في قوانين أساس والتي هي بمثابة قوانين دستوريّة. ومنذ ذلك الحين تمركز عمله بالأساس على تطوير وصياغة هذا الانقلاب الأمر الذي تبنته أيضاً المحكمة العليا عامةً. في المعسكر الآخر، رأوا أنّ إقدام باراك على هذه الخطوة وخلق مصطلح انقلاب دستوري هو بمثابة استبداد. وكان من أهم ثمار تطوير وصياغة الانقلاب الدستوري من قبل باراك هو منح المحكمة وليس فقط العليا الصلاحية لإبطال قوانين تتصادم وتتعارض مع هذه الحرّيات التي تمّ إقرارها في قوانين أساس ما يمنح هذه الحريات قيمة عليا. باراك أيضاً طور نظرية الفعالية القضائية وأقر كذلك "معيار المعقولية" والذي يتيح للمحكمة إلغاء قرار سلطوي تتخذه الحكومة إذا ما اقتنع القاضي أنّ هذا القرار لا يتوافق مع معيار المعقولية. حظي باراك بالعديد من المعارضين والمؤيدين لعمله القضائي، إلا انّه حصل على تقدير كبير حتى من أشد منتقديه. بروفسور امنون روبنشتاين كتب عن فترة باراك

ما يلي: "نتج وضع يمكّن المحكمة العليا من البحث والحسم بكل موضوع ممكن، عدم وجود العقلانية في عمل ما يمكن أن يكون السبب في تدخل قضائي، هذه كانت ثورة كلية في الفكر القضائي والتي ميّزت المحكمة العليا في الأجيال السابقة وهي التي أطلقت عليها اسم المحكمة الأكثر فعالية في العالم وأثارت التقدير وأيضا النقد. عملياً، في كثير من المفاهيم تحولت المحكمة العليا بقيادة باراك إلى حكومة بديلة".

هذه التناقضات الحادّة بين رؤى باراك وتلميذته بينيش وطاقم العليا من ناحية وبين فريدمان ومؤيديه من ناحية أخرى، من الممكن أن تبرر احتدام الصراع بين المعسكرين وحتى نقله من المستوى الفكري والأيديولوجي إلى المستوى الشخصي والفردي وكيل الاتهامات والتراشق بعبارات حادة كالعبارة التي أطلقها ميشال حشين، قاضي المحكمة العليا سابقاً حين قال في أعقاب تغييرات فريدمان المقترحة: "من يرفع يده على المحكمة العليا، سأبترها له". وليس فقط هذا بل انّ الصراع بدأ يأخذ منحى جديدا بطابع عملي حين هدّد تسعة عشر قاضياً بتقديم استقالاتهم كاحتجاج على القانون الذي صاغه فريدمان ونجح في الحصول على أغلبية له في الكنيست وإقراره والذي يقضي بتحديد فترة ولاية الرؤساء ونواب رؤساء المحاكم بسبع سنوات، علماً أنّه وفق الوضع السابق كانت تستمر الولاية أربع سنوات ومن ثم تمدد أربع سنوات أخرى، أي أنّ القانون الجديد يقلص الفترة فقط من ثماني إلى سبع سنوات، ما اعتبرته بينيش تغييراً سطحياً ليس له أية فائدة.

باراك في مؤتمر هرتسليا عقّب على مجمل التغييرات التي يحاول فريدمان احلالها محذراً من أنّ مكانة المحكمة العليا محدقة بالخطر وخاطب السياسيين قائلاً: "دافعوا عن الجهاز، لا تعطوا يداً لاقتراحات من شأنها أن تهدم ما طوّرنا خلال ستين سنة". وذكر كذلك "ان التغييرات المقترحة في الجهاز القضائي من المحتمل أن تحول إسرائيل إلى دولة عالم ثالث". وهذه ليست التصريحات الشديدة الأولى لباراك، ففي مقابلة له في راديو "صوت إسرائيل" قال إن هذه الإقتراحات من شأنها أن تعيد الديمقراطية في إسرائيل سنوات عديدة إلى الوراء. وانتقد أيضاً

الوزير فريدمان

السرعة والعجلة التي يتم بهما تقديم المقترحات من دون أن يسبق ذلك نقاش وحديث عام بحدّه الأدنى. هذا الانتقاد وجّه ليس فقط من باراك وبينيش ومؤيديهما إنّما أيضاً من العديد ممن يؤيدون فريدمان في اقتراحاته لكن يعارضون عجلته في سعيه لإقرارها نظراً لما تحمله من تغييرات جذرية.

فريدمان يعلل من ناحيته ذلك بكون أن مستقبله في هذا المنصب مكتنف بالغموض وهو مقرون بمستقبل أولمرت كرئيس للحكومة والذي بات من الصعب التنبؤ به على أثر تقرير فينوغراد الذي يبحث في أدائه في الحرب الأخيره على لبنان، كما أن فريدمان وصل إلى منصبه مع أجندة واضحة واقتراحاته ليست جديدة فهو نادى بها منذ عدة سنوات وهو يرى أنّ المؤسسة الوحيدة التي تعمل دون رقابة خارجية هي المحكمة العليا، وهذا ينذر بتسلل الفساد إليها. ويتهم أيضاً العليا بأنها تحولت إلى مؤسسة تشريعية. وعن وصفه للصراع الدائر قال من على منبر الكنيست: "يتحدثون أحياناً عن وجود جهاد، لا يوجد جهاد على المحاكم، يوجد جهاد آخر تماماً".

ربما يمكن تبرير إدعاءات فريدمان لو كان الحديث عن دولة "طبيعية"، فتدخل المحكمة العليا في سياسة الحكومة من شأنه أن ينقل الحلبة السياسة إلى أروقة المحاكم وبهذا تتسلل السياسة مع كل ما تحمله من فساد ومصالح ذاتية وجماعية محدودة وأيديولوجيات إلى القضاء، لذا فإقصاء السياسة عن القضاء

ربما يمكن تبرير إدعاءات فريدمان لو كان الحديث عن دولة "طبيعية"، فتدخل المحكمة العليا في سياسة الحكومة من شأنه أن ينقل الحلبة السياسة إلى أروقة المحاكم وبهذا تتسلل السياسة مع كل ما تحمله من فساد ومصالح ذاتية وجماعية محدودة وأيديولوجيات إلى القضاء، لذا فإقصاء السياسة عن القضاء يكون عندها أمراً محتماً لضمان نزاهته وعفته. أما السياسات العبثية والعنجهية فيمكن انتقادها وإدانتها من خلال منابر أخرى في دولة ديمقراطية طبيعية، إلا أنه لا يمكن تطبيق ذلك في إسرائيل لكون المحكمة العليا هي المنبر الوحيد الذي بإمكانه تقييد تطرف السياسيين وعنصريتهم بشكل عملي، ولكون ديمقراطية الدولة يشوبها الكثير من التشككات من حيث المضمون.

يكون عندها أمراً محتماً لضمان نزاهته وعفته. أما السياسات العبثية والعنجهية فيمكن انتقادها وإدانتها من خلال منابر أخرى في دولة ديمقراطية طبيعية، إلا أنه لا يمكن تطبيق ذلك في إسرائيل لكون المحكمة العليا هي المنبر الوحيد الذي بإمكانه تقييد تطرف السياسيين وعنصريتهم بشكل عملي، ولكون ديمقراطية الدولة يشوبها الكثير من التشككات من حيث المضمون.

بروفسور مردخاي كرمنتسر، المحاضر في الجامعة العبرية، في مقالة له في جريدة "هآرتس" الإسرائيلية في تاريخ ٢٠٠٨/١/٣ تطرّق لبعض الانتقادات التي وجّهها القاضي الأميركي ريتشارد بوزنر إلى نظرية باراك في المجال القضائي والتي تحدّث عنها الأخير في كتابه "قاضٍ في مجتمع ديمقراطي". يقول كرمنتسر فيما يتعلق ب"حق الوقوف" : "بوزنر يتحفظ من التقدّم الذي حصل في إسرائيل فيما يتعلق بحق الوقوف، من المطالبة بأن يتقدم فقط الفرد الذي تمّ المس به بشكل شخصي بدعوى قضائية إلى محكمة العدل العليا، حوّلت المحكمة ذلك إلى استعدادها لسماع دعاوى متعلقة بإخلال جوهري في مبادئ سلطة القانون. حسب رأيي هذا تطور إيجابي، حقيقة أن خطوة سلطوية معينة تمس بمجمل المواطنين وليس بفرد أو مجموعة معينة (مثلاً تعيين شخص خارج عن القانون لوظيفة عامة بمستوى عال)، لا تقلل من المس والانتهاك وإنّما تزيده. مقدرة المجتمع الأميركي على الاعتماد على حكم الناخب غير قائمة لدينا، إذا ما أخذنا بعين الإعتبار ما يوجّه الناخب الإسرائيلي في حسمه وهي مسائل وجودية، تنحي جانباً مواضيع أخرى. وبالذات انتهاكات شديدة لحقوق الإنسان، من الممكن أن لا يكون من يقدّم دعاوى قضائية بشأنها، وعلى سبيل المثال، نظراً لأنّ السلطة تمنع عملياً شخصاً على وشك أن يهدموا له بيته من ان يقدّم دعوى قضائية في موعد يمكّنه من منع الهدم، إذن من يتقدم بالدعوى القضائية؟. وعلى فرض أنّ السلطة تميّز ضد وتظلم مجموعة أقلية (العرب) في تخصيصها للمقابر، من يتقدم بدعوى ضد التمييز؟ الأموات؟". وبخصوص تأييد بوزنر للطريقة الأميركية في تعيين القضاة على يد جهات سياسية، يتساءل كرمنتسر: هل من الأجدر تغيير طريقة تعيين القضاة في إسرائيل واتباع الطريقة الأميركية، ويرد بالنفي مستشهداً بقول بوزنر نفسه "لكن إذا كان البديل أكثر سوءاً في ثقافة سياسية معينة–مثلاً، إذا كان لديكم سياسيون فاسدون عندها تعيين قضاة من قبل لجنة مهنية يكون أفضل".

من جانبه يقول موشيه غورالي، المحلل القضائي لجريدة "معاريف" الإسرائيلية، في مقالة له في تاريخ ٢٠٠٧/١٢/٢٤: "الديمقراطية الإسرائيلية، حسب باراك، قابلة للكسر وبحاجة للحماية. القاضي هو النّاضج والمسؤول وعديم المصالح والخوف. لذلك هو أكثر مدافع مخلص لها. هذه هي وظيفته. مؤهلاته، فطنته واستقلاليته يمكّنوه من تحقيق هذه الوظيفة. مقابل ذلك، بوزنر ينتمي إلى ديمقراطية

قديمة، والمبنية على خوف وشك مدني أساسي إتجاه السلطة. والقاضي هو جزء من الجهاز السلطوي وتعيين القضاة على يد السياسيين يدعم ذلك. من هنا يأتي الخلاف الأساسي بالنسبة لوظيفة القاضي. حسب باراك، القاضي يدافع عن الديمقراطية. حسب بوزنر،هذه ليست وظيفته بتاتاً. حسب باراك، هذه الوظيفة تستوجب استقلالية تامّة. حسب بوزنر، استقلالية والتي لا يخضع بها القضاة لأي شيء يخلف استبداداً قضائياً".

ويضيف غورالي أنّ هذا الخلاف يؤثر على حجم القضايا القابلة للمداولة، مقابل نظرية باراك أنّ كل شيء ممكن مداولته قضائياً، يضع بوزنر تقييداً على حرية القضاة بالتدخل المطلق، تدخل المحكمة العليا الإسرائيلية في شؤون أمنية مثلاً، تثير دهشة بوزنر. باراك، في أحكامه، يقيّد حريّة عمل الجيش وجهاز الاستخبارات لأنه يرى أنّ "الديمقراطية أيضاً في حربها ضد الإرهاب، تحارب مع يد خلف الظهر". ويستنتج غورالي "أنّه في جدل كبير كهذا لا يوجد صادقين ومخطئين، بالتأكيد فإنّ الأعراف الديمقراطية، أنظمة الحكم والمعطيات المتعلقة بالدولتين مختلفة، من الناحية الأخرى من الممكن استخلاص جدل شرعي حول مكانة القضاة، فريدمان يطالب بتحريك الرّقاص من قطب باراك إلى قطب بوزنر".

تومي لبيد، وزير القضاء سابقاً، من ناحيته قال في اجتماع ديوان المحامين في تل–أبيب في ٠٧/١١/٢١ : "بسبب ضعف الكنيست والحكومة بدأت المحكمة العليا بإدارة أمور الدولة". الأمر الذي يرفضه فريدمان والذي طرح في ندوة عقدت في المعهد الإسرائيلي للديمقراطية في تاريخ ٠٧/٩/١٧ "أنّ ضعف السلطات يتمثل بعدم ردّهم على اتّساع وتعاظم الوظائف التي تبنّتها المحكمة". وانتقد فريدمان في الندوة المماطلة في الحسم في الملفات القضائية. بينما ردّ على ذلك اسحق زمير، القاضي السابق في محكمة العدل العليا، قائلاً: "مشكلة المماطلة هي مشكلة معروفة في جهاز القضاء، وفي الحقيقة الجهاز لا يعطي الجمهور الرّد الجدير، والنتيجة فقدان ثقة قطاع واسع من الجمهور. مع ذلك، الحديث ليس عن مشكلة جديدة، وإنّما مشكلة ترافق الجهاز سنوات عدّة، هذه الادّعاءات توجه بشكل طبيعي ضد المحكمة على الرّغم من أنّها ليست العنوان الصحيح، والسبب الرّئيسي لذلك هو عدم وجود عدد كاف من القضاة في إسرائيل".

ما من شك أنّ فريدمان يسعى ليس فقط لتقويض سلطة المحكمة العليا وإنّما أيضاً لتركيز السلطة بيدي رجال السياسة، وإلا ما معنى اقتراحه بأن يغيّر تركيبة اللجنة لتعيين القضاة من تركيبة بها أغلبية مهنية (ثلاثة قضاة وممثلين إثنين عن ديوان المحامين) إلى تركيبة تتحكم الحكومة باختيار أربعة من أعضائها عدا عن عضوي الكنيست وفضلاً عن ذلك يتم تقليص عدد القضاة إلى إثنين ويكونان من المحكمة اللوائية وليس العليا.

يبدو أنّ فريدمان أحسّ أنّه من الصعب أن ينجح في تشريع قانون يحد من صلاحيات المحكمة العليا في النظر في مواضيع تشمل كافة المجالات وعلى الأخص الأمنية والمواضيع المرتبطة بسياسة الحكومة. صعوبة إمكانية تشريع قانون مباشر كهذا حفّز فريدمان للبحث عن سبل أخرى وصيغ أخرى غير مباشرة يكسب من خلالها ذات المراد وذات الأهداف. الصيغة الأخرى تتمثل بمبادرة القانون لتغيير تركيبة اللجنة لتعيين القضاة، فتسييس هذه اللجنة معناه أن يتم اختيار قضاة ليس بدوافع وإعتبارات مهنيّة وإنّما سياسيّة، وهذا بالتأكيد يضمن تغيير صورة ووجه المحكمة العليا من حيث توجهات قضاتها المستقبليين وبالتالي توجهات المحكمة نفسها. فالمحكمة بالوجه الحالي هي ثمرة عمل وجهد طاقمها الذي يحرص على عرقلة وصول أي قاضٍ لا يحمل توجهاتها وعلى الأخص الفعالية القضائية. حتى أنّ البعض يتهم المحكمة العليا بحبك الملفات ضد كل وزير قضاء يحاول نقد الجهاز القضائي وطرح أي تغيير فيه. ومن الجدير ذكره أنّ فريدمان ليس أول وزير قضاء يحاول إجراء تغييرات في الجهاز القضائي، لكنّه الأول الذي يسعى إلى إجراء تغييرات بهذا الكم الهائل. تغيير وتنويع واجهة طاقم العليا من شأنه أن يحدث انقلاباً جذرياً في توجهات المحكمة.

إدانة حاييم رامون، وزير القضاء السابق وأحد أكثر المقربين لإيهود أولمرت رئيس الحكومة، بتقبيل إحدى المجندات بالقوة، ربما كان أحد الدوافع الذي حفّز أولمرت على اختيار فريدمان

الذي عبّر مراراً وتكراراً عن أجندته وتوجهاته لتغيير وجه القضاء الإسرائيلي، إلا أنّ ذلك لا يدل حتماً على عدم مهنية فريدمان فهو أحد أهم وأبرز رجال القانون في إسرائيل وحائز على جائزة إسرائيل في القضاء.

الصراع إذن لا يتمحور حول مهنية طرف دون الآخر، وإنّما حول رؤية كل طرف لماهية الديمقراطية: ديمقراطية شكلية مقابل ديمقراطية جوهرية. ومن الواضح أنّ فريدمان يدرك الديمقراطية بمفهومها الشكلي وما يهمه هو الفصل بين السلطات الثلاث وعدم تركيز القوة بيدي أي منها، مع أنّه ربما لم يستوعب حتى مفهوم الديمقراطية الشكلية، فهو يحاول انتزاع القوة من رجال القضاء لمنحها لرجال السياسة .

من الجهة الأخرى المحكمة العليا تحاول ما استطاعت أن تثبّت الديمقراطية بمفهومها الجوهري والغائبة أصلاً عن المؤسسات والواقع الإسرائيلي، إلا أنّ وجود المحكمة كرمز وملجأ أخير ووحيد لحماية الحريات وحقوق المواطنين وعلى الأخص الأقليات والفئات المستضعفة ربما يرضي اليسار الإسرائيلي في ظل غياب الدستور. إلا أنّه لا يرضي أبداً الأقلية الفلسطينية في إسرائيل وفلسطينيي الضفة والقطاع الذين تنصفهم المحكمة مرّة وتشارك في ظلمهم مرات.

هذا التسامح الضئيل الذي تبديه العليا أحياناً لصالح الفئات المستضعفة، يستكثره اليمين الإسرائيلي عليهم وهذا يتمثل في تساؤل فريدمان "أحياناً لا أعرف أين وضعنا أفضل في المنتديات الدولية أم في محكمة العدل العليا". تغيير المعادلة وقلب واجهة المحكمة من شأنه أن يحوّل واقع الفلسطينيين من واقع شديد البؤس والشقاء إلى واقع أشد بؤساً ومرارة.

الجدل حول الديمقراطية الإسرائيلية كان يتطرق سابقاً إلى الناحية الجوهرية الغائبة، أما اليوم وعلى ضوء اقتراحات القانون التي يحاول فريدمان دفعها قدماً والتي تملي تغيير قوانين أساس في المجال القضائي والتي تعتبر بمثابة قوانين دستورية، ربما يحول الجدل حتى إلى الديمقراطية الشكلية التي ربّما تغيب أيضاً في المستقبل إذا ما أصبح بمقدور السياسيين تغيير قوانين دستورية، مما ينذر بتحويل دولة القانون التي يصبو إليها كل من باراك وفريدمان كل حسب مفاهيمه إلى دولة اللاقانون".